

المسؤولية الاجتماعية والأطر التنظيمية للمصارف الإسلامية: دراسة
تحليلية للمنظومة التشريعية في مملكة البحرين والتجربة الماليزية
Corporate Social Responsibility and Regulatory Frameworks in
Islamic Banking: An Analytical Study of the Legislative Environment
in the Kingdom of Bahrain and the Malaysian Experience

Waleed Abdulsalam Mohammed Abuhamra
Institute of Islamic Banking and Finance (IiBF), IUM
abuhamra86@gmail.com

Habeebullah Zakariyah
Institute of Islamic Banking and Finance (IiBF), IUM
habzak@ium.edu.my

Abdulmajid Obaid Hasan Saleh
Institute of Islamic Banking and Finance (IiBF), IUM
alamri@ium.edu.my

ملخص البحث

Article Progress

Received: 2 Jun 2026
Revised: 14 Jul 2026
Accepted: 8 Aug 2026

* Corresponding
Authors:

Waleed Abdulsalam
Mohammed
Abuhamra

E-mail:
abuhamra86@gmail.c
om

تعد المصارف الإسلامية في الأساس مؤسسات متعددة الأغراض، تهدف إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية، والرفاهية الاجتماعية، من خلال تطهير الأموال من الربا، وتوجيهها نحو الاستثمار التنموي، حيث تنبثق مسؤوليتها الاجتماعية من منطلق التكليف الإلهي، الذي يجعل الالتزام بها ركيزة شرعية، تضمن ثبات العدالة وتنمية المجتمع، في مجالات حيوية كالسكن والأمن الغذائي. إلا أن الواقع التطبيقي يواجه فجوة تتمثل في غلبة عقود المداينات (كالمرابحة) على المشاركات التنموية، ونقص في التشريعات المحلية التي تفتقر للمرجعية القضائية المتخصصة، مما يؤدي أحياناً لتكليف العقود الشرعية كقروض تجارية تقليدية. وفي سبيل معالجة هذه الإشكالية، حلل البحث التجربة البحرينية، التي تميزت بريادتها الإقليمية ودور مصرف البحرين المركزي، في تفعيل الحوكمة والرقابة الشرعية الملزمة، وقارنها بالتجربة الماليزية التي قدمت نموذجاً ناجحاً في الحماية القانونية، والضريبية، للمنتجات الإسلامية، عبر تشريعات خاصة (قانون 1983) تمنع ازدواج الضريبي،

وتؤمن جدار حماية فاعل للأموال. وفي ضوء هذه المقارنة، خلص البحث إلى ضرورة سد النقص التشريعي عبر اعتماد معايير "أيو في (AAOIFI)" كمرجع ملزم للقضاء، وتفعيل التحكيم الشرعي، مع التأكيد على أهمية تطوير الكوادر البشرية، وتدريبها على فلسفة الاقتصاد الإسلامي، القائمة على قاعدة "الغنم بالغرم" بدلاً من ثقافة تجنب المخاطر التقليدية، وذلك لضمان انتقال حقيقي من نظام المديونية، إلى نظام المشاركة الذي يحقق مقاصد الشريعة في تدوير الثروة ومنع احتكارها.

الكلمات المفتاحية: التجربة البحرينية، التجربة الماليزية، التشريعات المالية الإسلامية، المداينات، المشاركات

ABSTRACT

This study examines the developmental role of Islamic banking in achieving a balance between economic growth and social welfare through Shariah-compliant financial practices that prohibit usury (riba) and encourage productive investment. The research highlights a major challenge facing Islamic banks, namely the dominance of debt-based financing contracts, particularly Murabaha, over genuine partnership-based investment models, in addition to legislative shortcomings and the lack of specialized judicial references for Islamic financial disputes. These challenges have, in some cases, led to Islamic financial contracts being treated similarly to conventional commercial loans. The study analyzes the Bahraini experience in Islamic banking, focusing on the role of the Central Bank of Bahrain in strengthening governance and enforcing Shariah supervision, and compares it with the Malaysian experience, which has established an effective legal and regulatory framework for Islamic financial products through specialized legislation that provides legal and tax protection while preventing double taxation. The study concludes that enhancing the effectiveness of Islamic banking requires addressing legislative gaps through the adoption of AAOIFI standards as a binding judicial reference, activating Shariah arbitration mechanisms, and developing qualified human resources trained in the principles of Islamic economics. The research emphasizes the importance of transitioning from debt-based financing toward partnership-based investment models that fulfill the objectives of Shariah in promoting wealth circulation, sustainable development, and social justice.

Keywords: The Bahraini Experience, The Malaysian Experience, Debt-based Financing, Islamic Financial Legislation, Equity-based Financing.

مقدمة

لم يكن بزوغ فجر المصرفية الإسلامية مجرد لضرورات اجتناب المحظورات الربوية، بل كان في حقيقته انبعاثاً لنموذج مالي يسعى لتمثيل قيم الاستخلاف في الأرض. فالمال في التصور الإسلامي ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق عمارة الأرض وبناء مجتمع إنساني متكافل؛ ومن ثم، فإن المصرف الإسلامي لم يقم ليكون وعاءً لتكديس الثروة، بل ليؤدي وظيفة مزدوجة: استثمارية نمائية واجتماعية تضامنية. إن أساس هذه الرسالة يتجاوز مجرد تطهير المال من شائبة الربا، ليصل إلى غاية أسمى وهي إعادة توجيه رأس المال ليكون خادماً للمصلحة العامة، ومحققاً لمقصد رواج الأموال وعدم انحصار تداولها في فئة بعينها.

بيد أن الانتقال بالمسؤولية الاجتماعية (Alshareeda, 2025, pp. 4236-4247) من حيز التوجيه الأخلاقي النظري إلى حيز الممارسة المؤسسية المنضبطة استوجب إيجاد بيئة تشريعية قادرة على مأسسة هذه القيم. وهنا تبرز إشكالية الحوكمة والتقنين؛ إذ إن المسؤولية الاجتماعية في الفكر الإسلامي ليست عملاً خيرياً تطوعياً يترك لتقدير الإدارة المصرفية، بل هي التزام نابع من صلب الاقتصاد المقاصدي الذي يربط بين "الغنم" و"النفع العام". ومن هنا، تكتسب الأطر التنظيمية أهمية قصوى في ضبط إيقاع هذا الالتزام، وتحويله من شعارات براقة إلى معايير قابلة للقياس والمساءلة القانونية والشرعية.

وتأتي هذه الدراسة لتسبر أغوار المنظومات التشريعية في نموذجين رائدين استطاعا صهر القيم الشرعية في قوالب قانونية معاصرة؛ حيث تمثل مملكة البحرين مركز الثقل في التقنين المعياري عبر تبني معايير (AAOIFI) ومأسسة الرقابة الشرعية المركزية التي تضمن نزاهة المسار المصرفي. وفي المقابل، تقدم التجربة الماليزية أنموذجاً في التكامل السياسي، حيث انتقلت بالمسؤولية الاجتماعية إلى ما يُعرف بالوساطة المالية القائمة على القيم (Value-based Intermediation)، محولةً الأثر الاجتماعي والبيئي إلى جزء لا يتجزأ من الملاءة المالية والائتمانية للمصرف.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في وجود فجوة بين الرسالة الاجتماعية النظرية للمصارف الإسلامية، وبين واقعها التطبيقي (Khan & Shah, 2015, pp. 37-60) وتتجلى الإشكالية في: غلبة عقود المدائنات كالمراجحة التي تضمن الربح والمخاطر الأقل على حساب عقود المشاركات التي تحقق التنمية الاجتماعية الحقيقية. والنقص التشريعي في القوانين المحلية التي قد تكيف العقود الإسلامية كتكليفات قانونية تقليدية قروض تجارية، مما يضيع خصوصيتها الشرعية. والتحديات التي تواجه الأطر التنظيمية في الموازنة بين متطلبات الرقابة المصرفية وبين مقاصد الشريعة الاجتماعية.

أهداف البحث

1. تأصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية كركيزة أساسية في العمل المصرفي الإسلامي.
2. تحليل الدور التنظيمي لمصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي المركزي.
3. التعرف على التطور التشريعي في ماليزيا ودوره في نجاح الصيرفة الإسلامية.

أهمية البحث

- إبراز الفرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية من خلال المسؤولية الاجتماعية والالتزام بالمنهج الإلهي.
- المساهمة في تطوير التشريعات والقوانين المصرفية، لتتلاءم مع النوازل المالية المعاصرة، وتعزيز ثقة المودعين في النظام المالي الإسلامي.

منهجية البحث

المنهج الاستقرائي: يُوظف في هذا البحث كمسلك لتتبع النصوص الشرعية، والفتاوى المؤسساتية المتعلقة بفقه المعاملات المالية، وذلك بغرض تأصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية

كركيزة أساسية في العمل المصرفي الإسلامي، للخروج باتجاه يُثبت أن البعد التنموي والاجتماعي ليس التزاماً طوعياً هامشياً، بل هو مقصد شرعي أصيل يجب أن تتأسس عليه كافة منتجات وعمليات المصارف الإسلامية.

المنهج التحليلي والمقارن: يبرز دوره في دراسة وتقويم النماذج التطبيقية والرقابية؛ حيث يتدخل الشق التحليلي لتفكيك وتحليل الدور التنظيمي لمصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي المركزي، وفهم آلياتهما في حوكمة الفتوى وضبط الرقابة الشرعية المزدوجة، مما يُتيح استخلاص مواطن القوة والتباين في البنى القانونية والرقابية، ويُهد لبُرة رؤية نقدية تسهم في تطوير بيئة تشريعية تجمع بين الانضباط الشرعي والتوسع المالي.

حدود البحث

الحدود الموضوعية: المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، والأطر التنظيمية، والرقابية، والتشريعية.

الحدود المكانية: مملكة البحرين ودولة ماليزيا.

الدراسات السابقة

1. دراسات متعلقة بالتجربة الماليزية والأطر التنظيمية:

- دراسة بعنوان "المشاركة المتناقصة في التمويل العقاري بماليزيا في بنك إسلامي نموذجاً" (إبراهيم، 2010): تعتبر هذه الدراسة من أهم المراجع التي ركزت على التجربة الماليزية وتحديداً في بنك "مَي بنك". تناولت الباحثة الصورة التطبيقية للمشاركة في ماليزيا واعتبرتها من العقود المالية المركبة، كما ناقشت الجوانب القانونية

والرهن والكفالة في النظام الماليزي. إلا أن هذه الدراسة لم تتوسع في جانب مقاصد الشريعة (المسؤولية الاجتماعية)، وهو ما يستدعي التوسع في هذا الجانب.

2. دراسات متعلقة بمملكة البحرين:

- مقالة "منتجات البنوك الإسلامية.. المشاركة المتناقصة" (الشيخ، 2017) تعتبر مادة أساسية لجانب الأطر التنظيمية في البحرين؛ حيث تؤصل لنشأة الفكرة في بنك البحرين الإسلامي منذ عام 1983م. تناولت المقالة تحول التطبيقات في البحرين من منظومة شركات العقود إلى شركة الملك لتلاءم الرغبات القانونية والتشغيلية. أبرزت المقالة كيف أن المشاركة المتناقصة ترسخ مبادئ الاقتصاد الإسلامي وتحقق مقاصد الشريعة في الاستثمار (وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية).

3. دراسات متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية (البعد المقاصدي والعدالة):

- كتاب "مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية" (بن زغبية، 2010): يرتبط بهذا البحث في جانب المسؤولية الاجتماعية؛ حيث تناول قواعد حفظ المال ورواجه والعدل فيه، وهي الأسس التي تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية للمصارف.
- كتاب "مقاصد المعاملات ومراصد الوقائع" (بن بيه، 2013): يقدم نماذج للاجتهاد المقاصدي في القضايا المعاصرة، مما يفيد في تأصيل دور المصارف الإسلامية تجاه المجتمع وتجاوز شبهات الحرام.
- دراسة "المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي" (شبير، 2007): تناولت الخطوات العملية والنماذج المطبقة، وتعتبر مرجعاً في فهم كيفية صياغة العقود لتتوافق مع الشريعة، وهو جزء من الإطار التنظيمي.

4. دراسات متعلقة بالأطر القانونية والعقود المركبة:

- دراسة "الضوابط الشرعية للعقود المالية المركبة: المشاركة المتناقصة

نموذجاً" (سيلا، 2011): تفيد البحث في فهم التركيب القانوني للعقود؛ حيث ناقشت الفرق بين العقود المركبة وغير المركبة وشروط التعامل بها من الناحية التنظيمية.

- بحوث مجمع الفقه الإسلامي الدولي (الدورة 15): تعتبر هذه البحوث (مثل بحث

الدكتور عبد الستار أبو غدة) المرجعية الأساسية للأطر التنظيمية والتشريعية التي تسير عليها المصارف الإسلامية عالمياً، حيث وضعت الضوابط الشرعية التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات المالية (مجمع الفقه الإسلامي، 2004).

أولاً: المنطلقات الفلسفية والاجتماعية لنشأة المصارف الإسلامية

يتناول هذا الأمر مفهوم وأهداف المصارف الإسلامية، وحاجة المجتمع الإسلامي للمصارف الإسلامية، وتحليل ركائز المسؤولية الاجتماعية.

1- مفهوم وأهداف المصارف الإسلامية

مفهوم المصارف الإسلامية: هي مؤسسات مالية تعتمد على تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية بما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتطبق أسلوب الوساطة المالية الذي يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ويعد مبدأ المشاركة بمثابة القاعدة الرئيسية التي تعتمد عليها المصارف في تعاملاتها مع عملائها (المودعين - والمستثمرين)، وهي قيمة مضافة للمصرفية الإسلامية في القطاع المصرفي حيث أخرجت العمل من نطاق المديونية إلى نطاق المشاركة (شاهين، د.ت، ص 91).

فالمصرف الإسلامي مؤسسة مالية متعددة الأغراض (تنموية، اجتماعية، واقتصادية) تجتنب التعامل بالخدمات والسلع المحرمة (المالقي، 2000، ص 25).

أهداف المصارف الإسلامية:

- التعاون بين العمل ورأس المال: مما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.
- التخلص من التبعية: تخليص المجتمعات المسلمة من التبعية الاقتصادية للأنظمة الربوية العالمية (الهيبي، د.ت، ص 510).
- العدالة في الربح: ضمان تناسب الأرباح مع الجهود المبذولة وتحمل المخاطر.
- رفع المستوى المعيشي: عبر توزيع الاستثمارات جغرافياً وتشغيل الأيدي العاملة للقضاء على البطالة. (أبو غدة، 1437هـ، ص 395).

2- حاجة المجتمع الإسلامي للمصارف الإسلامية

تنطلق فلسفة نشوء المصارف الإسلامية من كونها ضرورة اقتصادية، واجتماعية، حتمية للمجتمعات الإسلامية التي ترفض التعامل بالربا. وتهدف هذه المصارف إلى:
تطهير الأعمال المصرفية: تخليصها من الربا أخذاً وعطاءً لضمان التوافق مع عقيدة المجتمع.

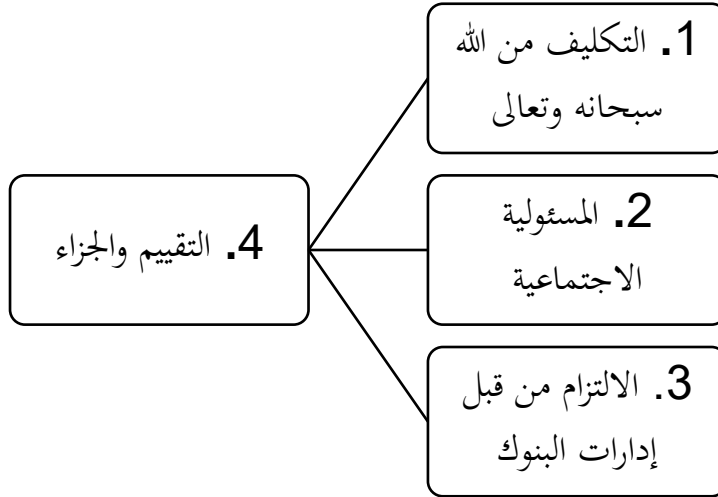
تصحيح وظيفة المال: التأكيد على أن المال وسيلة لخدمة المصالح وليس سيداً متحكماً، وأن العمل هو المصدر الحقيقي للكسب.
تحقيق التنمية الحقيقية: محاربة الاكتناز وتوجيه الأموال نحو مشروعات تزيد الناتج القومي والعائد الاجتماعي.

الوساطة المالية العادلة: الانتقال من نظام المديونية (دائن ومدين) إلى نظام المشاركة
- شركاء في الربح والخسارة-. (السيسي، د.ت، ص 245-246؛ سمحان ومبارك،
2009، ص 30؛ شاهين، د.ت، ص 90-91).

3- المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية كمنظمات اقتصادية واجتماعية ومصرفية ومالية بهدف جمع وتعبئة
أموال المستثمرين من الأفراد والمنظمات ومدخراتهم، ثم تقوم بتوجيهها نحو خدمة المجتمع
وتحقيق التنمية والرفاهية؛ من خلال الاستثمار الذي تقوم به، تحت أحكام الشريعة
الإسلامية، ولهذا فإن أنشطتها المتميزة وعملياتها وطبيعتها؛ تعكس مسؤوليتها الاجتماعية
وما تتميز به عن غيرها من المنظمات والمؤسسات الأخرى.

إذاً فالمسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية تلزم البنوك الإسلامية المشاركة في
الأنشطة والبرامج الاجتماعية لتلبي متطلبات جميع أطراف المجتمع المرتبطة به والمتأثرة بأنشطته
سواء في داخله أو خارجه، من أجل رضا الله والعمل لتحقيق التقدم الاجتماعي والوعي
بمراعاة العدالة والتوازن بمصالح الفئات المختلفة؛ ومن خلال هذا الكلام يتضح لنا أن المسؤولية
الاجتماعية للبنوك الإسلامية تُبنى على أربع ركائز رئيسية يمكن توضيحها في الشكل التالي:
(المغربي، 1996، ص 33):



شكل يوضح ركائز المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن ركائز المسؤولية الاجتماعية الأساسية للبنوك الإسلامية تتمثل بما يلي:

التكليف بالمسؤولية (المغربي، 1996، ص 33-34).

هذه الركيزة أو القاعدة تشير إلى مصدر التكليف وهو الله ﷻ وذلك عن طريق المنهج الإلهي الذي شرعه للعباد؛ للالتزام به في جميع معاملاتهم، وتبرز أهمية الالتزام بهذا المنهج لدى البنوك الإسلامية في:

1. وحدة المصدر وثبات الأوامر بعيداً عن التشتت في الالتزام أمام جهات أخرى مختلفة.
2. تحقيق التوازن والعدالة بين جميع الفئات المختلفة والمرتبطة بالبنوك الإسلامية.
3. بيان كيفية إجراء معاملات البنوك في مختلف الأنشطة والمجالات.

4. بيان ووضوح الجزاء مقابل الأعمال التي تقوم بها البنوك الإسلامية.

وهذا التكليف تترتب عليه قاعدة الجزاء، فالبنوك الإسلامية تسعى من أجل تحقيق التنمية الجادة وفق منهج وشرع الله ﷻ، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية للبنوك صادرة عن إيمان الأفراد -المرتبطون بها في تعاملاتهم- بالمسؤولية التي على عاتقهم، من أجل تحقيق الأهداف التي أراد الله من تداول الأموال، والانتفاع بها وتحريكها وتوظيفها في الأنشطة المباحة التي تخدم الفرد والمجتمع، واستشعار المبدأ العام المتحكم هنا وهو: أن المال مال الله، وإنما الناس مستخلفين فيه، تصديقا لقوله تعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (الحديد: 7). وقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ (النور: 33) إن هذه الركائز تفرض على البنوك مراعاة مصدر التكليف وهو الله ﷻ، مما يعزز قدرتها على تحمل المسؤولية الاجتماعية باختيارها دون كراهية لإيمانها بالله ﷻ الذي أمر به، وليس خوفا من هيبه القانون أو من ضغوطات أخرى (المغربي، 1996، ص 33-34).

دوافع الالتزام ومبادئ التطبيق

ونعني بذلك قبول الملتزم وهي البنوك الإسلامية التكليف الموكل إليها، وأنها ملتزمة بأداء الدور الاجتماعي المنوط بها عن طريق وفائها بمسئولياتها الاجتماعية في شتى المجالات المختلفة تجاه جميع الأطراف داخل البنك أو خارجه، فالالتزام يحقق الغايات والأهداف من الأموال كما بينها الله سبحانه وتعالى، وتحقيق الأرباح المادية في إطار منهج الله، ويترتب على هذا الالتزام المسئوليات التالية أهمها:

1. قاعدة الحلال والحرام: فإن البنك الإسلامي لا يقبل أي نشاط إلا بعد أن

يتحقق من مشروعيته وهل يوافق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية أم يخالفها، وهذا يساعد في انتقاء الخدمات، والأنشطة، والأعمال المشروعة.

2. وجود هيئة رقابة شرعية: حيث تقوم هذه الهيئة بتصحيح الخدمات والأنشطة التي تثار حولها شكوك، وتنظر في مدى موافقتها للشريعة الإسلامية، كما تساهم في توضيح وعرض المنتجات والخدمات والبرامج التي يمكن للبنوك تقديمها.
3. قاعدة الغنم بالغرم: يلتزم البنك الإسلامي بهذه القاعدة في توزيع العائدات والأرباح، وكذلك تقاسم الخسارة وتوزيعها إن وجدت، وهذه القاعدة تحقق مقصد عظيم من مقاصد الشريعة الإسلامية وهو العدل الذي اتصف به المولى عز وجل وحرم الظلم على نفسه وعلى خلقه.
4. قاعدة لا ضرر ولا ضرار: هذه القاعدة تلزم البنوك الإسلامية بضرورة الاهتمام بالأموال المودعة لديها، وكذلك الاهتمام بالأعمال والأنشطة والخدمات التي تقدمها، فتبتعد عما يلحق الضرر بها أو بأحد المتعاملين، أو بالمجتمع والبيئة التي تمارس فيها أنشطتها. (المغربي، 1996، ص33-34).

مجالات المسؤولية الاجتماعية (المغربي، 1996، ص33-34).

تتنوع علاقات البنوك الإسلامية مع عناصر المجتمع؛ وذلك باختلاف طبيعتها فليست العلاقة فقط دائن ومديون، مثل التي تحكم البنوك التقليدية، بل هي علاقات قامت على مبدأ المشاركات والمضاربات الإسلامية، وتساعد طبيعة عمل البنوك الإسلامية المتعددة النشاطات، والبرامج الاجتماعية، على تقديم عدة صيغ تمويلية للمستثمرين والمجتمع الذي تعمل فيه، مثل المشاركات بأنواعها، والمراجحة، والاستثمارات المباشرة مما يحقق نتائج مقاصدية هامة تتمثل في التالي:

1. الإسهام في التغلب على مشكلات المجتمع الملحة كالإسكان، والتنقلات، والأمن الغذائي... الخ.

2. تحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمع من خلال توفير فرص العمل.
 3. العمل على تداول الثروة، وإعادة توزيعها، وتحريك الأموال وتصحيح وظائف رؤوس الأموال، ومحاربة الاكتناز.
 4. مزج عنصري العمل ورأس المال، مما ينتج عنه تنقية الأموال والاستثمارات من الربا، والتشجيع على الكسب الحلال، وهذا يساهم بحد كبير في القضاء على البطالة.
 5. تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المساهمة في دعم المجتمع الإسلامي؛ مثل: اجتناب المعاملات المحرمة وآثارها الناتجة عنها، ومنح القروض الإنتاجية والحسنة، ودعم الصناعات والحرف الصغيرة.
 6. إقامة الندوات وإصدار الكتب وعقد المؤتمرات وغيرها؛ التي تخدم الثقافة الإسلامية وتنشر الوعي المصرفي في المجتمع وخصوصاً فقه المعاملات.
 7. جذب واستغلال الأموال المحمّدة في أيدي المتورعين والذين لا يريدون التعامل مع البنوك التقليدية خوفاً من الربا، أو حرصاً من استغلال البنوك التقليدية مقابل سعر الفائدة المنخفض والذي لا يعكس القيمة الحقيقية للأموال. مما يؤدي إلى كثرها وحبسها دون الانتفاع بها. (المغربي، 1996، ص 33-34)
- والعمل على تطبيقها بما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع والمصرف.

التقييم والجزاء

بناءً على مدى الالتزام والوفاء بالمسؤولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية وفق المنهج الذي شرعه الله سبحانه وتعالى -مصدر التكليف- فإن الجزاء من جنس العمل (المغربي، 1996، ص 35).

بمعنى أنه متى تحقق ذلك فإن النتائج ستكون مرضية وناجعة، وستزدهر المصارف الإسلامية وستحقق المكاسب المادية والاجتماعية، وسينعم الجميع أفراد ومجتمع ومصارف، وهذا هو ما يريده الشارع من هذه الأموال متمثلاً في سدّ الحاجات، ثم تحقيق الرفاهية للجميع

رسالة المصارف الإسلامية:

تنطلق رسالة المصارف الإسلامية من حاجة الناس إلى وجود ملاذاً لها في التعاملات المالية المصرفية والاستثمارية؛ بعيداً عن تعاطي الفائدة المحرمة -الربا- أخذاً أو عطاءً. بل بتقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية؛ وذلك من خلال جلب الودائع والمدخرات وما يناسبها من آليات وأوعية واستثمارها.

وكذلك حاجة المجتمع إلى دخول هذه المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية في المنافسة في ساحات الاستثمار والتغلغل في الأسواق المصرفية، وتنشيط الوساطة المصرفية الإسلامية وتحقيق الريادة والسبق فيها.

كما أنها تلتزم بمبدأ التعاون مع كافة مكونات المجتمع وترسيخ القيم الإسلامية والمنهجية؛ وفقاً لأحكام الشريعة، وبما يحقق المصالح الاجتماعية.

وكذلك السعي الجاد والتطلع للوصول إلى ثقة المجتمعات من خلال ابتكار آليات جديدة في مجالات التقنية التي تتماشى مع المتغيرات وتطوير الصناعة الإسلامية المصرفية في إطار أحكام الشريعة (الشمري، 2011، ص28).

إن رسالة المصارف الإسلامية ومنهجها تتعدى كم التمويل إلى نوعيته ومجالاته وأهدافه، وفق منهج تعمل في إطاره ومستمدة قواعدها من القيم والأخلاق الإسلامية، وهذا المنهج يعتمد على:

1. اختيار الأشخاص المناسبين للقيام على إدارة الأموال قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ (النساء: 5).
2. عدم أكل أموال الناس بالباطل قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ (النساء: 29). (مندور، 2013، ص 264-265).
3. الوضوح والصدق والصراحة في المعاملات لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 42).
4. عدم اكتناز الأموال وحبسها لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة: 34).
5. خضوع جميع المعاملات المصرفية للرقابة الشرعية الإسلامية الذاتية والخارجية (مندور، 2013، ص 264-265).

ثانياً: المنظومة التنظيمية والرقابية في مملكة البحرين

يتناول هذا الأمر البيئة الاقتصادية وتطور الصيرفة في مملكة البحرين، والدور التشريعي لمصرف البحرين المركزي، والحوكمة والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

1- البيئة الاقتصادية وتطور الصيرفة

تعد البحرين مركزاً مالياً مرموقاً يحتضن أكثر من 400 مؤسسة مالية. ويتميز القطاع المالي البحريني بالآتي:

المساهمة في الناتج المحلي: يساهم بنسبة تزيد على 27% من الناتج الإجمالي للمملكة.

الريادة الإقليمية: البحرين هي الأولى عربياً في عدد المصارف الإسلامية الكبرى؛ حيث تضم 11 مصرفاً ضمن أكبر 60 مصرفاً إسلامياً عالمياً.

النمو النوعي: قفزت موجودات الصيرفة الإسلامية من 1.9 مليار دولار عام 2000م إلى نحو 26.7 مليار دولار عام 2018 (الحكومة الإلكترونية لمملكة البحرين، د.ت).

2- الدور التشريعي لمصرف البحرين المركزي

يشرف مصرف البحرين المركزي (CBB) على تنظيم القطاع وفق معايير دولية. وأبرز ملامح الدور التشريعي:

قانون 2006: ينظم كافة الخدمات المالية، وتؤكد المادة (40) منه على وجوب الترخيص المسبق لأي نشاط مالي.

تسهيل الاستثمار: يوفر المصرف المركزي خدمة المحطة الواحدة لربط التراخيص بالسجلات التجارية (بورصة البحرين، 2019).

المجلس الشرعي المركزي (2015): أنشأت البحرين مجلساً مركزياً يهدف لتوحيد الفتاوى، وتعتبر قراراته ملزمة لجميع المؤسسات المالية الإسلامية، مع إلزامه بمراعاة المقاصد الشرعية والجوانب الاجتماعية.

3- الحوكمة والرقابة الشرعية في المصارف

هيئة الرقابة الشرعية المركزية بمملكة البحرين (المحمود والشيخ، 2018، ص 13-38): إن وجود هيئات الرقابة الشرعية المصدرة للقرارات الشرعية، وإدارات رقابة شرعية داخلية، لدى البنوك والمؤسسات الإسلامية من أهم العوامل التي تضمن تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، لأنها تقوم بواجب تطبيق الأحكام الإسلامية في تعاملات البنوك (المحمود والشيخ، 2018، ص 16).

وقد أصبح في مملكة البحرين وجود الهيئات الشرعية في جميع المؤسسات الإسلامية المالية أمراً لا بد منه لكي تنال رخصة لممارسة أعمالها المالية (المحمود والشيخ، 2018، ص 18).

ونورد هنا تعريف الهيئات الشرعية من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: "جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد للهيئة توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاوها وقراراتها ملزمة للمؤسسة" (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، د.ت، معيار رقم 1).

استقلالية الهيئات: يشترط القانون وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة لكل مصرف لضمان الالتزام بالأحكام.

التدقيق الشرعي الداخلي: تطورت الرقابة من مجرد هيئة استشارية إلى قسم مهني متكامل يتابع العمليات اليومية ويفحص العقود.

المسؤولية الإدارية: إدارة البنك مسؤولة عن تنفيذ الأعمال وفق الشريعة تحت إشراف التدقيق الشرعي (المحمود والشيخ، 2018، ص 22).

ثالثاً: التجربة الماليزية في التطوير التشريعي والبحثي

ويتناول هذا الأمر التطور التاريخي والتشريعي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا، والأطر التنظيمية ودعم البحث العلمي، والحماية القانونية والضريبية للعقود.

1- التطور التاريخي والتشريعي

بدأت ماليزيا تجربتها عام 1981م عبر اللجنة القيادية الوطنية للبنك الإسلامي، والتي أوصت بـ:

- تأسيس مصارف وفق قانون الشركات لعام 1965م مع خضوعها لإشراف البنك المركزي.

- إصدار قانون البنك الإسلامي 1983م، والذي منح المصارف ترخيصاً شاملاً لممارسة كافة الأنشطة تجزئة، استثمار، إدارة ثروات (إبراهيم، 2010، ص 77-78)

2- الأطر التنظيمية ودعم البحث العلمي

جدار الحماية (Firewall): يراقب البنك المركزي الماليزي (Bank Negara) فاعلية جدر الحماية لمنع خلط الأموال الإسلامية بالتقليدية في النوافذ المصرفية (إبراهيم، 2010، ص 78).

المؤسسات الداعمة: أسست ماليزيا مؤسسات معرفية عالمية لدعم النظام المالي مثل: أكاديمية (ISRA) والمركز الدولي للتمويل الإسلامي (INCEIF) (أبوحمراء، 2020، ص 199).

3- الحماية القانونية والضريبية للعقود

تكييف الملكية المشتركة: تُعامل عقود المشاركة المتناقصة في ماليزيا كملكية مشتركة لتجنب تعقيدات قانون الشراكة التقليدي.

الإعفاء من الازدواج الضريبي: حمت ماليزيا هذه العقود قانونياً بحيث لا تتكرر الضرائب عند كل عملية بيع حصص بين البنك والعميل، وتُعامل كعملية تمويل واحدة ضريبياً.

رابعاً: التحديات التشريعية ومعالجتها برؤية مقاصدية

ويتناول هذا الأمر إشكالية النقص التشريعي أمام القضاء، وتحديات الموارد البشرية والثقافة المصرفية، والحلول المقترحة للتطوير التشريعي.

1- إشكالية النقص التشريعي أمام القضاء

تعاني المصارف الإسلامية من نقص تشريعي يؤدي إلى مخاطر قضائية:
تكييف القضاء المحلي: تقوم بعض المحاكم البحرينية بتكييف عقود الإجارة المنتهية بالتمليك كقرض تجاري عادي أو بيع بالتقسيط لعدم وجود قانون خاص بالمعاملات الإسلامية (أبوحمراء، 2020، ص191).
غياب المرجعية: لا يملك القاضي غالباً مرجعية للحكم غير القوانين الوضعية السارية التي لا تراعي خصوصية العقود الشرعية (أبوحمراء، 2020، ص191).

2- تحديات الموارد البشرية والثقافة المصرفية

الثقافة التقليدية: تأثر الموظفين بنمط عدم المخاطرة التقليدي يجعلهم يفضلون المدائيات (المراجحة) على المشاركات التنموية (علي، د.ت، ص187-188).
الحاجة للتأهيل: الحاجة ماسة لتدريب الموظفين على فلسفة الاقتصاد الإسلامي القائمة على المشاركة في الغنم والغرم (الهيبي، د.ت، ص704).

3- الحلول المقترحة للتطوير التشريعي (أبو حمراء، 2020، ص 191-194).

اعتماد معايير "أيوفي": إلزام القضاء بالاحتكام لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كتشريع عام.

التحكيم الشرعي: تفعيل دور الهيئات المركزية كجهات تحكيم ملزمة في المنازعات المالية الإسلامية (Khelifati, 2026, p525).

الاستقلال القانوني: إضافة مواد في قوانين البنوك المركزية تعترف بخصوصية التمويل الإسلامي واستقلاليته عن القرض الربوي. (أبوحمراء، 2020، ص191) (Khelifati, 2024. p21).

الخلاصة:

تتجلى حقيقة المصرفية الإسلامية ومناطق تميزها في كونها رسالةً تنمويةً قبل أن تكون محض وساطة مالية؛ فالمسؤولية الاجتماعية فيها ليست خياراً تفرضه متطلبات السوق أو تحسن به المؤسسات صورتها، بل هي التزام شرعي وتكليف رباني يرسخ قيم العدالة والاستقرار بعيداً عن قصور وتقلبات التشريعات الوضعية. ولا ينهض هذا الالتزام واقعاً ملموساً يخدم المجتمع إلا بإحياء وتفعيل صيغ المشاركات، بوصفها الرافعة الحقيقية للتنمية الاقتصادية المستدامة والمحقق الأبرز لمقصد رواج المال. غير أن تنزيل هذا المقصد الشرعي على فضاء المعاملات المعاصرة يصطدم بتحديات بنيوية؛ يقف في طليعتها القصور التشريعي وافتقار المنظومة لمرجعية قضائية حاكمة. وهذا الفراغ القانوني هو ما يكبل انطلاق العقود التنموية ويحد من فاعليتها، مما يفرض ضرورة ملحة للانتقال بالمعايير الشرعية من دائرة التوجيه الإرشادي والفتاوى الفردية إلى مصافّ التقنين الملزم، لتغدو مرجعية تقاضٍ واضحة تضبط مسار الصناعة وتحمي أطرافها.

وفي مسار البحث عن البيئة التشريعية والرقابية المثلى، تبرز التجربتان البحرينية والماليزية كنموذجين رائدين يكمل أحدهما الآخر في رسم معالم هذه البيئة. فبينما شيدت مملكة البحرين صرحها كمركز مالي إسلامي عبر متانة الضبط المؤسسي الذي أرساها مصرفها المركزي والامثال الصارم لمعايير أيوفي، سلكت ماليزيا مساراً حثيئاً متقدماً منذ تشريعها المبكر عام 1983م، لتوفر مظلة قانونية وضريبية استثنائية. هذه الرعاية الماليزية أزلت تشوهات البيئة التقليدية من طريق المنتجات الإسلامية، ومنحتها قدرة تنافسية عالية. وصفوة القول؛ إنَّ مستقبل العمل المصرفي الإسلامي وقدرته على الوفاء بمسؤوليته الاجتماعية، مرتقنٌ بدمج مزايا التجريبتين: صرامة الانضباط الشرعي والرقابي المستلهم من النموذج البحريني، والمظلة التشريعية والضريبية الحامية التي أرساها النموذج الماليزي، لتأسس بذلك بيئة متكاملة تترجم مقاصد الشريعة إلى حراك اقتصادي آمن ومستدام.

خاتمة البحث: وتتضمن النتائج والتوصيات

وبعد الوصول بحمد الله وتوفيقه إلى نهاية هذا البحث المتواضع، فقد توصل الباحثون إلى عدد من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها بما يلي:

أولاً: النتائج

خلص البحث إلى النتائج التالية:

- 1- أن المسؤولية الاجتماعية هي جوهر التميز للمصارف الإسلامية، وهي تكليف إلهي يضمن العدالة والثبات بعيداً عن تقلبات القوانين الوضعية. وتحقق المسؤولية عبر تفعيل المشاركات التي تدعم التنمية.
- 2- النقص التشريعي، وغياب المرجعية القضائية، هما العائق الأكبر أمام انتشار العقود التنموية. مما يستوجب تقنين المعايير الشرعية كمرجع قضائي.
- 3- مملكة البحرين مركز مالي رائد؛ بفضل الأطر التنظيمية لمصرف البحرين المركزي والالتزام بالمعايير الشرعية (أيوفي).
- 4- التجربة الماليزية تقدم نموذجاً ناجحاً في الحماية الضريبية والقانونية للمنتجات الإسلامية، وتميزت بقوانين خاصة (قانون 1983م) وحماية المنتجات من المعوقات القانونية والضريبية.

ثانياً: التوصيات:

- 1- نوصي الجهات المختصة باعتماد المعايير الشرعية (أيوفي) كمرجع رسمي عند فض النزاعات المالية الإسلامية.
- 2- تطوير القوانين المركزية بإصدار مواد قانونية خاصة في قوانين المصارف المركزية تعترف بخصوصية التمويل الإسلامي.

- 3- تفعيل الاستثمار الاجتماعي: من خلال الاستفادة من البرامج الحكومية (مثل برنامج مزايا في البحرين) لتفعيل المشاركة المتناقصة في تملك المساكن.
- 4- توسيع الاستثمار في البنية التحتية: دخول المصارف مع الحكومات في مشاريع الطرق والمطارات عبر المشاركة المتناقصة.
- 5- تطوير الكوادر البشرية وتدريبها على فلسفة الاقتصاد الإسلامي بعيداً عن الثقافة التقليدية.

شكر وتقدير

يتقدم الباحثون بالشكر إلى معهد المصرفية المالية والتمويل الإسلامي، بالجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، لإعطاء بيئة مواتية لإجراء وبناء فكرة هذا المقال.

تضارب المصالح

يعلن ويعترف الباحثون بعدم وجود تنافس في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما تتعلق بكتابة هذا المقال.

مساهمات الباحثين

صمم الباحثون هذه الدراسة وجمع بعض الدراسات السابقة لكتابة هذا المقال.

References

- Abū Ghuddah, A. S. (2016). Taḥawwul al-bank al-taqlīdī ilā maṣrif Islāmī [Conversion of a conventional bank into an Islamic bank]. Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). Dār al-Maymān for Publishing and Distribution.
- Abū Ḥamrah, W. A. S. M. (2020). Al-Mushārah al-mutanāqīshah wa-taṭbīqātuhā al-mu‘āshirah fī al-qīṭā’ al-‘aqārī fī Bank al-Baḥrayn al-Islāmī: Dirāsah taḥlīliyyah maqāsidīyyah fī ḍaw’ al-tajribah al-Mālīziyyah [Diminishing partnership and its contemporary applications in the real estate sector in Bahrain Islamic Bank: An analytical Maqasid study in light of the Malaysian experience] [Master’s thesis]. International Islamic University Malaysia.

- Al-Hītī, A. R. R. (1998). *Al-Maṣārif al-Islāmīyah bayna al-naẓarīyah wa-al-taṭbīq* [Islamic banks between theory and practice] (1st ed.). Dār Usāmah for Publishing and Distribution.
- Alī, A. M. A. (2013). *Al-Tamwīl al-maṣrafi al-Islāmī bayna ṣiyagh al-mushārakāt wa-al-mudāyanāt* [Islamic banking finance between partnership and debt instruments]. In *Proceedings of the 34th Al-Baraka Symposium on Islamic Economics* (1st ed.). Dallah Al-Baraka Group.
- Al-Maghribī, A. Ḥ. A. F. (1996). *Al-Mas'ūliyah al-ijtimā'iyah lil-bunūk al-Islāmīyah* [Social responsibility of Islamic banks] (1st ed.). International Institute of Islamic Thought (IIIT).
- Al-Maḥmūd, A. L., & Al-Shaykh, Ḥ. F. (2018, April 3–4). *Dawr hay'āt al-raqābah al-Sharī'ah al-markazīyah fī mu'ālat al-naqṣ al-tashrī'ī* [The role of central Sharia supervisory boards in addressing legislative deficiency] [Paper presentation]. Forum on Islamic Banks between Sharia Standards and Applied Laws, Bahrain Islamic Bank, Manama.
- Al-Mālqī, 'A. S. (2000). *Al-Bunūk al-Islāmīyah al-tajribah bayna al-fiqh wa-al-qānūn wa-al-taṭbīq* [Islamic banks: The experience between jurisprudence, law, and practice] (1st ed.). Al-Markaz al-Thaqāfi al-'Arabī.
- Al-Shammari, Ṣ. R. (2011). *Asāsiyāt al-istithmār fī al-maṣārif al-Islāmīyah* [Fundamentals of investment in Islamic banks] (1st ed.). Dār al-Yāzūrī Scientific for Publishing and Distribution.
- Al-Sisī, Ṣ. D. Ḥ. (2011). *Al-Mawsū'ah al-maṣrafiyah al-'ilmīyah wa-al-'amalīyah* [The scientific and practical banking encyclopedia] (1st ed.). Nile Arab Group.
- Asad Khan, & Abdul Qadir Shah. (2015).: A Comparative Analysis of Regulatory and Supervisory Islamic Banking: Evidence from Pakistan, Malaysia, Bahrain, and the UK. *The Lahore Journal of Business*, 4(1), 37–60.
- Bahrain Bourse. (n.d.). Official Website. Retrieved from <https://www.bahrainbourse.com>
- Bin Bayyah, A. A. M. (2013). *Maqāṣid al-mu'āmalāt wa-marāṣid al-wāqī'āt* [The purposes of transactions and observations of realities] (3rd ed.). Al-Furqan Islamic Heritage Foundation.
- Bin Zaghibiyyah, I. D. (2010). *Maqāṣid al-Sharī'ah al-khāṣṣah bi-al-taṣarrufāt al-mālīyah* [Private purposes of Sharia regarding financial transactions] (1st ed.). Dār al-Nafā'is.
- Khelifati, H., Ghalia, B., & Zakaria, M. S. B. (2024).: The Challenges of Institutional Ijtihad in Islamic Finance: Causes and Potential Solutions. *International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth and Finance*, 5(1), 1-26. <https://journals.iium.edu.my/iiibf-journal/index.php/ijaiwf/article/view/903>
- Khelifati, H. (2026). INSTITUTIONAL FATWA PLURALISM AND THE CHALLENGE OF CONFLICT: CAUSES AND PROSPECTS FOR CONVERGENCE. *Journal of Fatwa Management and Research*, 31(2), 505-533. <https://jfatwa.usim.edu.my/index.php/jfatwa/article/view/827>
- Ibrahim, F. (2010). *Al-Mushārah al-mutanāqīṣah fī al-tamwīl al-'aqār bi-Mālīziyā: Maybank al-Islāmī namūdhajan* [Diminishing partnership in real estate finance in Malaysia: Maybank Islamic as a model] [Master's thesis]. International Islamic

- University Malaysia.
- Information and eGovernment Authority - Kingdom of Bahrain. (n.d.). Official Portal. Retrieved from <https://www.bahrain.bh>
- Mandūr, I. 'A. A. (2013). Al-Bunūk al-waḍ'īyah wa-al-Sharī'ah: Al-niẓām al-maṣrafi - naẓarīyat al-tamwīl al-Islāmī - al-bunūk al-Islāmīyah [Conventional and Sharia banks: The banking system - Theory of Islamic finance - Islamic banks]. Dār al-Ta'lim al-Jāmi'ī.
- Nadya Alshareeda. (2025).: The impact of social responsibility disclosure on the financial performance of Islamic financial institutions. International Journal of Innovative Research and Scientific Studies, 8(3), 4236–4247.
- Samḥān, Ḥ. M., & Mubārak, M. U. (2009). Muḥāsabat al-maṣārif al-Islāmīyah fī ḍaw' al-ma'āyir al-ṣādirah 'an Hay'at al-Muḥāsabah wa-al-Murāja'ah wa-al-Ḍawābiṭ lil-Mu'assasāt al-Mālīyah al-Islāmīyah [Accounting for Islamic banks in light of AAOIFI standards] (1st ed.). Dār al-Masīrah for Publishing and Distribution.
- Shabbīr, M. U. (2007). Al-Mu'āmalāt al-mālīyah al-mu'āṣirah fī al-fiqh al-Islāmī [Contemporary financial transactions in Islamic jurisprudence] (6th ed.). Dār al-Nafā'is.
- Shāhīn, M. A. (2015). Al-Bunūk al-Islāmīyah asās al-tanmīyah al-iqtisādīyah wa-al-khalāṣ min al-mu'āmalāt al-ribawīyah [Islamic banks as the basis of economic development and salvation from usurious transactions] (1st ed.). Al-Maktabah al-'Aṣrīyah for Publishing and Distribution.
- Silla, M. A. M. (2011). Al-Ḍawābiṭ al-Sharī'ah lil-'uqūd al-mālīyah al-murakkabah: Al-Mushārah al-mutanāqīṣah namūdhajan [Sharia regulations for complex financial contracts: Diminishing partnership as a model] [Master's thesis]. Faculty of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences, International Islamic University Malaysia.